



للسيد

بورصة عمان

السيد

السيد دوان

1/6

عمان في: 2020/1/6

الرقم: 6/دأس/121/13

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين
عمان - الأردن

تحية واحتراماً،

بالإشارة إلى ما تناقلته بعض وسائل الإعلام حول الدعوى المقامة ضد البنك العربي أمام المحكمة المركزية في القدس وموضوعها المطالبة بالتعويض عن الضرر.

نرفق لكم طيه الإفصاح الصادر عن البنك العربي، علماً بأن البنك لم يتبلغ لائحة الدعوى وإن هذا الإفصاح قد جاء بناءً على ما نشر من أخبار بهذا الخصوص.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

باسم الإمام
أمين سر مجلس الإدارة

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية / الديوان

٦ كانون الأول ٢٠٢٠

الرقم التسلسلي ٤٥

الجهة المختصة ١١١٩٥/١١١٩٥

نسخة/ السادة بورصة عمان - سوق الأوراق المالية المحترمين



الدعوى المقامة ضد البنك العربي في إسرائيل كيدية ولا تأثير لها على البنك

أصدر البنك العربي البيان التالي تعليقاً على الأنباء الصادرة بخصوص دعوى مقامه ضده في إسرائيل للمطالبة بالتعويض عن أضرار لحقت بالمدعين فيها، مشيراً إلى أن البنك العربي لم يتبلغ لائحة الدعوى وإن إفصاحه هذا جاء بناءً على ما نشر من أخبار حولها:

إن الدعوى التي تقدم بها مجموعة من المدعين الإسرائيليين ضد البنك العربي أمام محاكم إسرائيلية لا أساس لها من الناحيتين الشكلية والقانونية. حيث كان هؤلاء المدعون قد لجأوا إلى المحاكم الأمريكية منذ العام 2004 بذات الموضوع وقد أصدرت هذه المحاكم قرارات قطعية لصالح البنك العربي شكلاً وموضوعاً وكان آخرها القرار النهائي الصادر لصالح البنك بتاريخ 2018/4/24 عن المحكمة العليا الأمريكية وهي أعلى محكمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن هذه الدعوى المدنية أقيمت بعد انقضاء ما يزيد عن 15 عاماً على حوادث حصلت ما بين الأعوام 1995 إلى 2005 وخلال فترة الانتفاضة، يزعم فيها المدعون تضررهم كنتيجة لتلك الحوادث ويحاولون عبثاً الزج باسم البنك العربي فيها. ومن الواضح أن هؤلاء المدعين يلجأون إلى محاكم مختلفة لرفع دعاوهم في محاولات يائسة منهم لتلبية مصالحهم، فتارةً يختارون المحاكم الأمريكية وتارةً المحاكم الإسرائيلية.

إن البنك العربي، وكما كان دائماً، متأكد من سلامة وقوة وضعه القانوني، حيث أن هذه الدعوى الكيدية تقتصر للأساس القانوني وهي مقامة بعد انقضاء فترة مرور الزمن المنصوص عليها في القانون. كما وأنها مرفوعة أمام المحاكم الإسرائيلية التي لا تعتبر مختصة بالنظر في دعوى مقامة على بنك أردني ليس له تواجد في إسرائيل. وإن مثل هذه الدعوى ليست ذات أهمية ولا أثر لها على البنك.